

أسفل المنحدر

جون بافس، وأيهان كوسي، وفرانيسكا أونسورج، ومارك ستوكر

— ومن غير المرجح أن تتسبب هي نفسها في اضطرابات سعرية ضخمة.

ما وراء الانهيار الأخير

لكن تزامنت هذه التغيرات في التوقعات مع أربعة تطورات كبيرة أخرى، وهي: الزيادة السريعة في إنتاج النفط في الولايات المتحدة، والتحول الكبير في أهداف أوبك، وانحسار المخاطر الجيوسياسية، والارتفاع الكبير في سعر الدولار. وقد شكلت هذه العوامل عاصفة كاملة أدت إلى تراجع الأسعار بصورة حادة، هذا إلى جانب التحولات في ديناميكية العرض والطلب على المدى الطويل.

• **العرض والطلب:** تأثرت أسواق النفط العالمية باتجاه العرض نحو الارتفاع عن مستواه المتوقع في المدى الطويل، لا سيما من مصادر غير تقليدية لإنتاج النفط في الولايات المتحدة وإن كان بدرجة أقل، من الرمال النفطية في كندا وإنتاج الوقود الحيوي (المستخرج من نباتات مثل الذرة أو قصب السكر). ونتيجة الزيادة في أسعار النفط بعد عام ٢٠٠٩ وشروط التمويل المواتية للغاية، أصبح استخراج النفط من التكوينات الصخرية الضيقة مربحاً، كما زاد إنتاج النفط في الولايات المتحدة زيادة كبيرة (راجع الرسم البياني ٢). وتختلف هذه

أربع سنوات من الاستقرار النسبي **بعد** في أسعار النفط عند حوالي ١٠٠ دولار للبرميل، بدأت هذه الأسعار في الانخفاض بأكثر من ٥٠٪ في يونيو ٢٠١٤. وقد كان الانخفاض الحاد في أسعار النفط إلى جانب انخفاض أسعار السلع الأولية الأخرى بمثابة إشارة إلى ما يبدو أنه نهاية الطفرة، أو الدورة الكبرى، التي بدأت في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. لكن انخفاض أسعار النفط ليس حدثاً غير مسبوق. فقد كانت هناك ثلاثة انخفاضات كبيرة في أسعار النفط قبل الانهيار الحالي (راجع الرسم البياني ١).

وقد تزامن كل من الانخفاضات السابقة مع تغيرات كبيرة في أسواق النفط والاقتصاد العالمي. وأثار الانهيار الأخير في الأسعار نقاشاً مكثفاً حول أسبابه وعواقبه، كما أثار تساؤلات حول مدى تشابهه مع فترات الانخفاض السابقة.

وقد قمنا بتحليل السمات الرئيسية لكل فترة ووجدنا أنه رغم أن كل انهيار كانت له تفسيراته الخاصة، فإن أوجه الشبه بين الحالتين الأولى والأخيرة أكثر غرابة، ومنها الزيادة السريعة في الإمدادات غير التقليدية والتحول في السياسة من جانب منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بعد فترة من ارتفاع الأسعار. وتشير أوجه الشبه هذه إلى أن أسعار النفط ستظل منخفضة نسبياً لبعض الوقت.

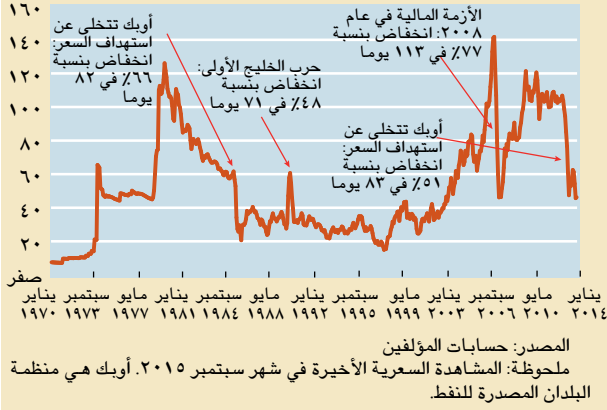
وتحدد الشروط الأساسية لعرض النفط والطلب اتجاهات الأسعار على المدى الطويل كما تقوم بذلك التوقعات بشأن التطورات المستقبلية. لكن يمكن أن تسهم التوقعات أيضاً في التغيرات في مشاعر السوق في المدى القصير. وخلال الهبوط الحالي في أسعار النفط، كانت التعديلات التي أجريت على توقعات العرض والطلب ملحوظة، وإن لم تكن استثنائية أو كبيرة على نحو غير عادي

انهيار أسعار النفط منذ عام ٢٠١٤ هو الأحدث من بين عدة انهيارات وقعت في العقود الثلاثة الماضية وربما يعني أننا على أعتاب فترة طويلة من تراجع الأسعار

صفوف أبراج الرفع النفطية في حقل نفط داتشينغ، الصين.

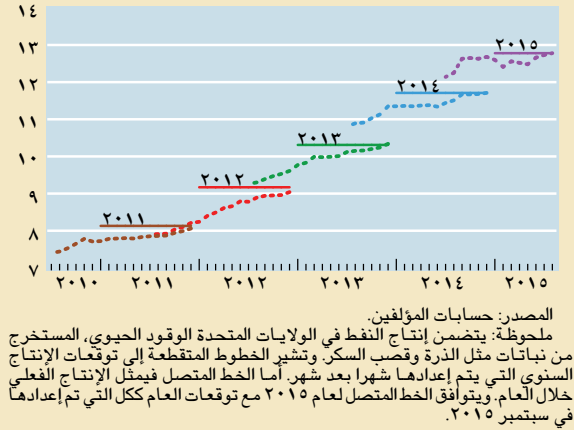
الرسم البياني ١ أربعة انهيارات

كانت هناك ثلاثة انهيارات في أسعار النفط قبل الانخفاض الحالي — في ١٩٨٥-١٩٨٦، ١٩٩٠-١٩٩١، و٢٠٠٨-٢٠٠٩. (سعر النفط بالقيمة الثابتة للدولار في عام ٢٠١٤)



الرسم البياني ٢ مفاجآت تتجاوز التوقعات

مع انتشار أساليب الاستخراج غير التقليدية، بدءا من عام ٢٠١١، ظل إنتاج النفط في الولايات المتحدة يتجاوز التوقعات. (بالمليون برميل يوميا)



الماضي كمقدمة

كانت هناك ثلاثة انخفاضات كبرى في أسعار النفط قبل الانخفاض الحالي — في ١٩٨٥-١٩٨٦، وفي ١٩٩٠-١٩٩١ في أثناء حرب الخليج، وفي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في أثناء الأزمة المالية العالمية (راجع الجدول).

وقبل انهيار أسعار النفط في عام ١٩٨٦ ظلت أسعار النفط مرتفعة لعدة سنوات بسبب الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩. وقد اعتادت أوبك تحديد الأسعار الرسمية لمختلف أنواع النفط الخام التي تنتجها البلدان الأعضاء، مع استخدام النفط الخفيف مرتفع السعر من المملكة العربية السعودية كمقياس مرجعي. وقد تم تحديد سعر النفط السعودي الخفيف عند مستوى ٣٤ دولارا للبرميل في عام ١٩٨١. وقد أدت الأسعار المرتفعة والركود العالمي في أوائل ثمانينات القرن العشرين إلى انخفاض كبير في استهلاك النفط، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة. وقد شجع ارتفاع الأسعار أيضا على الاقتصاد في استخدام الوقود، والاستعاضة عن النفط بأنواع وقود أخرى — لا سيما في توليد الكهرباء، بما في ذلك من الطاقة النووية — ومكاسب

المشاريع النفطية غير التقليدية عن عمليات الحفر القياسية في أن تكاليفها الرأسمالية منخفضة نسبيا ودورة حياتها أقصر بكثير — من ٢,٥ إلى ٣ سنوات من بدء الاستغلال إلى الاستخراج الكامل — مقارنة بعمليات الحفر التقليدية التي تمتد لعقود. وفي نفس الوقت

من المحتمل أن يظل موردو النفط غير التقليديين أطرافا فاعلة مهمة

الذي أشارت فيه التوقعات إلى زيادة إمدادات النفط، جرى خفض توقعات الطلب على النفط بسبب خيبة الأمل التي أصابت النمو العالمي مرارا منذ عام ٢٠١١ (راجع الرسم البياني ٣). ورغم أن العوامل المرتبطة بالعرض والطلب قد ساهمت في انخفاض أسعار النفط، تشير التقديرات التجريبية إلى أن العوامل المرتبطة بالعرض ساهمت (بقدر أكبر بكثير مقارنة بالعوامل المرتبطة بالطلب) في معظم الانخفاض الأخير.

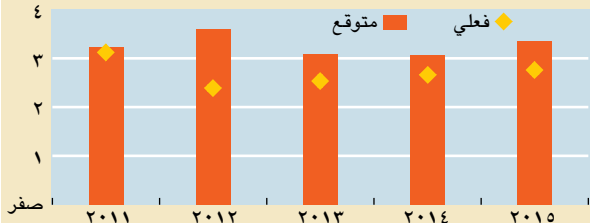
• **أهداف أوبك:** تنتج البلدان الأعضاء في منظمة أوبك نحو ٣٦ مليون برميل يوميا وهو ما يشكل ٤٠٪ من المعروض النفطي العالمي، ورغم أن حصة المنظمة في الإنتاج العالمي تقل عن مستواها منذ عقد مضى، لا تزال لديها القدرة على أن تكون المنتج المرجح في أسواق النفط العالمية إذا ما فضلت ذلك (راجع الإطار). أي أن أوبك لديها ما يكفي من الطاقة الإنتاجية الفائضة التي تمكنها بسهولة من زيادة أو خفض المعروض من النفط للتأثير على سعره. وخلال أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، زاد النطاق سعري المطلوب في أوبك للنفط الخام بصورة تدريجية من نطاق يتراوح بين ٢٥ دولارا و٣٥ دولارا للبرميل في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى نطاق يتراوح بين ١٠٠ دولار و١١٠ دولارا للبرميل. لكن نظرا لارتفاع السعر المستهدف وارتفاع الإنتاج غير التقليدي للنفط، واجهت حصة أوبك في المعروض النفطي العالمي خطر التآكل المطرد. ولوقف المزيد من الخسائر في الحصة السوقية، بدأ العديد من البلدان الأعضاء في منظمة أوبك في الربع الثالث من عام ٢٠١٤ في تقديم خصومات للبلدان الآسيوية المستوردة للنفط، مما يشير إلى نوايا أوبك التخلي عن استهداف السعر. وفي اجتماعها في نوفمبر ٢٠١٤، أبتت أوبك على حصص الإنتاج التي تم الاتفاق عليها في ديسمبر ٢٠١١ دون تغيير، مما يعني أنها لن تكون بمثابة منتج النفط المرجح.

• **التطورات الجيوسياسية:** طالما تأثرت أسعار النفط بالتوترات السياسية في المناطق المنتجة للنفط. ورغم أن إمدادات النفط غير التقليدية كانت تضيف أكثر من مليون برميل يوميا إلى الإنتاج العالمي في أوائل عام ٢٠١٠، لم تعوض هذه الإمدادات الإضافية في البداية سوى نقص المعروض من مختلف البلدان المنتجة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لكن بحلول النصف الثاني من عام ٢٠١٤، أصبح واضحا أن الصراعات في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية لم تؤثر بشدة على المعروض النفطي كما كان متوقعا. ورغم الصراع الداخلي في ليبيا، فقد أضافت ٥٠٠,٠٠٠ برميل يوميا للإنتاج في الربع الثالث من عام ٢٠١٤. ومع تعثر تقدم الدولة الإسلامية في العراق، أصبح من الواضح أن إنتاج النفط لن يتعطل. وأخيرا، لم يكن للعقوبات والعقوبات المضادة المفروضة بعد يونيو ٢٠١٤ نتيجة الصراع بين روسيا وأوكرانيا أي تأثير يذكر على أسواق الطاقة الأوروبية.

• **ارتفاع سعر الدولار:** منذ يونيو ٢٠١٤، ارتفع سعر الدولار بما يزيد على ١٥٪ مقابل العملات الرئيسية بالقيمة المرجحة بأوزان التجارة (راجع الرسم البياني ٤). وعادة ما يؤدي ارتفاع سعر الدولار على نطاق واسع إلى ارتفاع تكلفة النفط بالعملة المحلية في البلدان التي تستخدم عملات غير مربوطة بالدولار، مما يؤدي إلى ضعف الطلب في هذه البلدان. ويؤدي ذلك أيضا إلى زيادة المعروض من البلدان المنتجة التي تستخدم عملات أخرى بخلاف الدولار، مثل روسيا، والتي تقوم تكاليف مدخلاتها غالبا بالعملات المحلية.

الرسم البياني ٣ خيبات أمل متكررة

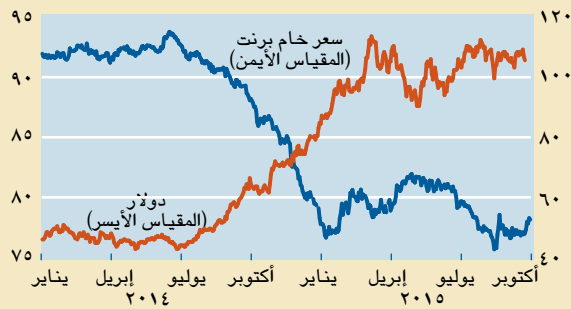
ثبت أن توقعات النمو العالمي على مدى السنوات الأربع الماضية متفائلة أكثر مما ينبغي.
(نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي، %)



المصدر: حسابات المؤلفين.
ملحوظة: التوقعات هي تنبؤات أعدت منذ سنة سابقة. والنمو الفعلي في عام ٢٠١٥ يمثل توقعات سبتمبر ٢٠١٥ للعام ككل.

الرسم البياني ٤ موقف مغاير

انخفضت أسعار النفط بشكل مطرد منذ يوليو ٢٠١٤، في الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة الدولار بشكل مطرد.
(سعر خام برنت، بالدولار) (قيمة الدولار الحقيقية، ١٩٧٣=١٠٠)



المصدر: حسابات المؤلفين.
ملحوظة: قيمة الدولار هي سعر صرفه الفعلي مقابل سلة من العملات الرئيسية مرجحة بأوزان التجارة. أحدث المشاهدات في ٩ أكتوبر ٢٠١٥. خام برنت هو النفط المستخرج من بحر الشمال.

أسعار النفط بأكثر من ٧٠٪. وكان انهيار الأسعار، الذي جاء انعكاسا لحالة عدم اليقين السائدة عالميا والانخفاض الحاد في الطلب، لا يقتصر على النفط. فقد شهدت معظم أسواق الأسهم انخفاضات

الكفاءة، لا سيما ارتفاع المعايير الدنيا لكفاءة وقود السيارات. وأدت الأسعار المرتفعة أيضا إلى تنشيط الإنتاج من خارج أوبك، لا سيما في ولاية ألaska الأمريكية، والمكسيك، وبحر الشمال. وقد أدى ضعف الطلب وارتفاع الإنتاج من خارج أوبك إلى إجبار أوبك على تخفيض إنتاجها بمقدار النصف تقريبا، وقد تحملت السعودية معظم هذا التخفيض. ومع ذلك، انخفضت أسعار النفط السعودي الخفيف إلى ٢٨ دولارا للبرميل في عام ١٩٨٥، بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وقرار العديد من البلدان الأعضاء تخفيض الأسعار الرسمية لزيادة الصادرات. وبحلول عام ١٩٨٥، شهدت السعودية انخفاضا في إنتاجها من النفط ليصل إلى ٢,٣ مليون برميل يوميا مقابل ١٠ ملايين برميل يوميا قبل بضع سنوات. ولاستعادة حصتها في السوق، قامت بزيادة الإنتاج، والتخلي عن الأسعار الرسمية، واعتماد آلية التسعير الفوري.

وقد كان انهيار الأسعار في عامي ١٩٩٠-١٩٩١ نتيجة غير مباشرة للغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠. وكانت أسعار النفط منخفضة لعدد من السنوات قبل الغزو. وقد قل متوسط أسعار نفط بحر الشمال (خام برنت) عن ١٧ دولارا للبرميل خلال الأعوام الخمسة السابقة. وقد تسبب غزو العراق للكويت وحرب العراق اللاحقة لاستعادة استقلال الكويت في فقدان السوق لأكثر من ٤ ملايين برميل يوميا من النفط الخام العراقي والكويتي معا. وكانت القدرات غير المستغلة لأعضاء أوبك الآخرين تتجاوز المستوى الكافي لتغطية هذا العجز، لكن الأمر استغرق منهم بعض الوقت لزيادة الإنتاج، لذلك ارتفعت الأسعار بشكل حاد. وتجاوزت أسعار برنت لفترة وجيزة مستوى ٤٠ دولارا للبرميل في سبتمبر ١٩٩٠ قبل أن تتراجع ببطء إلى ٢٨ دولارا في ديسمبر مع وصول إمدادات إضافية للسوق. وكان انهيار الأسعار الذي تلا ذلك في منتصف يناير ١٩٩١ حادا ومفاجئا. وقبل الحرب، وافقت الوكالة الدولية للطاقة على أنه في حالة الحرب ستقوم اقتصاداتها الأعضاء المتقدمة في الغالب بطرح ٢,٥ مليون برميل يوميا من مخزونات النفط الخام التي تحتفظ بها كاحتياطي لمواجهة حالات الطوارئ. وقد أدى الإجراء الذي اتخذته الوكالة والنجاح المبكر الواضح لقوات التحالف في إنهاء سيطرة العراق على الكويت إلى انخفاض الأسعار بشكل فوري إلى أقل من ٢٠ دولارا للبرميل. ثم كان انهيار عامي ١٩٩٠-١٩٩١ بمثابة عودة الأسعار إلى مستوياتها السابقة للطفرة عقب صدمة خارجية. واختلف هذا الانهيار عن الانهيارات الثلاثة السابقة في أنه جاء بعد فترة طويلة من ارتفاع الأسعار.

وكان انخفاض الأسعار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ هو الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية، كما كان رد فعل للأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨. فخلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، انخفضت

آخر موقف للمنظمة

تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، وهي المنظمة التي تأسست في عام ١٩٦٠ «لتنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء». وتضم أوبك ١٢ عضوا نشطا، هي: الجزائر، وأنغولا، وإكوادور، وجمهورية إيران الإسلامية، والعراق، والكويت، وليبيا، ونيجيريا، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا.

وبدأت أوبك القيام بدور مهم في أسواق النفط العالمية بعد أن قررت فرض حظر على صادرات النفط في عام ١٩٧٣، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بمقدار أربعة أضعاف - من ٢,٧٠ دولارا للبرميل في سبتمبر ١٩٧٣ إلى ١٣ دولارا للبرميل في يناير ١٩٧٤. وكان للإجراءات التي اتخذتها أوبك أيضا دور فعال في ارتفاع أسعار النفط بمقدار ثلاثة أضعاف من ١٢,٨٥ دولارا في أكتوبر ١٩٧٨ إلى ٤٠,٧٥ دولارا في نوفمبر ١٩٧٩. وقد تراجع دور المنظمة على مدى العقد التاليين بسبب مكاسب الكفاءة وموردي النفط الجدد، إلى جانب الخلافات بين مختلف أعضاء أوبك (لا سيما في أثناء

الحرب بين إيران والعراق وحرب الخليج الأولى). وعملت بلدان أوبك معا مرة أخرى على رفع الأسعار عقب الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧، عندما انخفضت أسعار النفط إلى أقل من ١٠ دولارات للبرميل.

ولا تقتصر جهود إدارة أسواق السلع الأولية العالمية لتحقيق الأهداف السعرية على سوق النفط. وهناك عدد من الاتفاقيات السلعية، التي تتفاوض عليها البلدان المنتجة والمستهلكة غالبا لتحقيق الاستقرار في الأسعار عند مستويات تعتبر عادلة للطرفين، تم استخدامها عقب الحرب العالمية الثانية وتضمنت الكاكاو والبن والمطاط الطبيعي وزيت الزيتون والسكر والقصدير والقمح. ومع ذلك، فقد أدت القيود السعرية والتجارية التي فرضتها بعض الاتفاقيات إلى تشجيع ظهور منتجات منافسة أو منتجات جديدة. ونتيجة لذلك، انهارت كل هذه الاتفاقيات غير النفطية. وهناك فرق رئيسي بين أوبك والاتفاقيات السلعية السابقة وهو أن أوبك لا تحتوي على شرط قانوني يتعلق بكيفية التدخل عندما تسمح ظروف السوق بذلك، مما يتيح لها المرونة في الاستجابة للظروف المتغيرة.

| فترات الانهيار: تحليل مقارن | | | |
|--|--|--|---|
| أوجه الشبه والاختلاف بين الانهيارات الأربعة في أسعار النفط منذ عام ١٩٨٥. | | | |
| الإحصاءات الأساسية | ١٩٨٦-١٩٨٥ | ١٩٩١-١٩٩٠ | ٢٠٠٩-٢٠٠٨ |
| الفترة | نوفمبر ١٩٨٥ - مارس ١٩٨٦ | نوفمبر ١٩٩٠ - فبراير ١٩٩١ | يوليو ٢٠٠٨ - فبراير ٢٠٠٩ |
| المدة (بالأيام) | ٨٢ | ٧١ | ١١٣ |
| انخفاض السعر (%) | ٦٦ | ٤٨ | ٧٧ |
| التقلب (%) | ٤,٦٩ | ٥,١٨ | ٤,٦٢ |
| بيئة الأسواق والسياسات | | | |
| المركبات الأساسية | زيادة إمدادات النفط من خارج أوبك، وخاصة من أسكا والمكسيك وبحر الشمال | أدت عملية «عاصفة الصحراء» والسحب من مخزونات الاقتصادات الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة لمواجهة حالات الطوارئ إلى تهدئة أسواق النفط | بيع الأصول (بما في ذلك السلع الأولية) بسبب الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ |
| هدف سياسة أوبك | الحفاظ على الحصص السوقية بدلا من الأسعار المستهدفة | إبقاء إمدادات السوق عند مستوى جيد | استهداف نطاق سعري |
| الإجراء الذي اتخذته أوبك | زيادة الإنتاج | زيادة الإنتاج | خفض الإنتاج |
| أسعار النفط قبل الانهيار | انخفاض تدريجي في أسعار أوبك الرسمية | ارتفاع حاد | ارتفاع كبير قبل الانهيار |
| أسعار النفط بعد الانهيار | ظلّت منخفضة على مدى عقدين تقريبا | عادت إلى مستويات ما قبل الطفرة | وصلت إلى مستويات ما قبل الانهيار في غضون عامين |
| المصدر: حسابات المؤلفين. | | | |

مقارنات

هناك بعض أوجه الشبه والاختلاف الأساسية بين الانهيارات الأربعة في أسعار النفط.

وأكثر الجوانب الملفتة للنظر هي أوجه الشبه بين انهيار الأسعار عامي ١٩٨٥-١٩٨٦ والانهيار الحالي. فكلاهما وقع بعد فترة من ارتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج في البلدان غير الأعضاء في أوبك - في أسكا وبحر الشمال والمكسيك في انهيار عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦، ومن النفط الصخري في الولايات المتحدة، والرمال النفطية في كندا، والوقود الحيوي في الانهيار الحالي. وفي الانهيارين، غيرت أوبك هدف سياستها من الإنتاج المتغير للحفاظ على سعر مستهدف إلى البيع المباشر للحفاظ على حصتها في السوق. وهناك أيضا أوجه شبه بين انهيار الأسعار عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ وانهيارها عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. فقد وقع كلاهما نتيجة أحداث عالمية: حرب الخليج الأولى والأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

ويشبه الانهيار الأخير في أسعار النفط في نواح كثيرة الانهيارين اللذين وقعا في ثمانينات القرن العشرين وأثناء الأزمة المالية العالمية. ومع ذلك، هناك أيضا اختلافات ملحوظة بين الانخفاضين الأخيرين في أسعار النفط. فقد كان الانخفاض في أسعار النفط الذي بدأ في عام ٢٠١٤ أكثر حدة بكثير من الانخفاض في أسعار السلع الأولية الأخرى. وفي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ انخفضت أسعار جميع السلع الأولية تقريبا بمقادير متماثلة نتيجة الركود العالمي الشديد، وتعافت أسعار معظم السلع الأولية، بما في ذلك سعر النفط، بشكل سريع بعد انتهاء الركود. وتشير التطورات السريعة والسوقية الأخرى أيضا إلى أن فترة الانهيار الأخيرة كانت مدفوعة بمجموعة من العوامل يرتبط معظمها بقطاع النفط، بينما كانت فترة ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ترجع إلى عوامل عامة - انهيار شديد في الطلب بعد الأزمة المالية العالمية، وعدم اليقين العالمي، ونقص السيولة. وعلى سبيل المثال، كان ارتباط أسعار النفط بأسعار السلع الأولية الأخرى منذ أواخر ٢٠١٤ أقل مما كان عليه في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وإلى جانب ذلك، كان ارتباط أسعار النفط بالأسعار في أسواق الأسهم خلال فترة الانهيار الأخيرة أقل مما كان عليه في أثناء الأزمة المالية العالمية.

آفاق أسواق النفط

يبدو أن التطورات الأخيرة التي أدت إلى انخفاض الأسعار قد أثرت على أسواق النفط على نحو دائم ربما يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط لبعض الوقت. ونظرا لأن تكاليف الإنتاج غير التقليدي لا تزال تنخفض بشكل حاد، فمن المحتمل أن يظل موردو النفط غير التقليديين أطرافا فاعلة مهمة. ويمكن أن يضطلعوا بدور أوبك كمنتج مرجح لأن الإنتاج غير التقليدي يمكن أن يتوافق بسرعة معقولة مع التغيرات في الطلب. ويمكن ترسيخ دور المنتج المرجح الجديد إذا أقيمت أوبك على الموقف الحالي لسياستها على المدى القريب، لتظل أقل توجها نحو الإبقاء على المستوى المرتفع للأسعار وأكثر توجها نحو الحفاظ على حصتها في سوق النفط - كما فعلت عقب انهيار الأسعار في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦. وإلى جانب ذلك، سيواصل التوجه العالمي طويل الأمد نحو تكنولوجيا الإنتاج التي تستخدم كميات أقل من النفط خفض الزيادة في الطلب على النفط وبالتالي يفرض ضغوطا على أسعار النفط.

غير أنه مع مرور الوقت، ينبغي أن يؤدي التحسن البطيء في نمو الاقتصاد العالمي إلى رفع أسعار النفط العالمية تدريجيا. ويمكن أيضا أن ترتفع أسعار النفط بشكل سريع إذا ما خفض الموردون غير التقليديين إنتاجهم بشكل كبير. وكما حدث في الماضي، يمكن أن يؤدي تصاعد التوترات السياسية إلى ارتفاع الأسعار. غير أن الانخفاض الحاد في الأسعار منذ منتصف ٢٠١٤ كان محطما للأرقام القياسية باعتباره فترة انهيار كبرى من المحتمل أن تمتد آثارها على أسواق النفط العالمية. ■

جون بافس، اقتصادي أول؛ وأيهان كوسي، مدير؛ وفرانسيسكا أونسورج، خبير اقتصادي رائد؛ ومارك ستوكر، اقتصادي أول في مجموعة آفاق التنمية بمكتب نائب رئيس البنك الدولي لاقتماديات التنمية.

يستند هذا المقال إلى ورقة بحثية حول السياسات، بعنوان «The Great Plunge in Oil Prices: Causes, Consequences, and Policy Responses»، إعداد جون بافس، وأيهان كوسي، وفرانسيسكا أونسورج، ومارك ستوكر.